أجرى المقابلة: بلال ضاهر (*)

مقابلة خاصة
مع الخبير القانوني ونائب رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»

البروفسور مردخاي كرمنيتسر: بدون أمل بزوال الصراع تغدو الديمقراطية في إسرائيل كماليات!

ولد مردخاي كرمنيتسر في ألمانيا، في العام ١٩٤٨ ، وهاجر والداه إلى إسرائيل في العام ١٩٤٩ . درس موضوع القانون في الجامعة العبرية في القدس، حيث حصل على الدكتوراه، وعلى لقب بروفسور لاحقا.

خلال خدمته العسكرية، خدم في النيابة العامة العسكرية، وكان قاضيا عسكريا أيضا. وبعد تسرحه من الجيش عمل محاضرا في قسم الحقوق في الجامعة العبرية. وفي بداية التسعينيات تولى منصب عميد كلية الحقوق. وترأس البروفسور كرمنيتسر عدة لجان حكومية رسمية، بينها لجنة بحثت في عنف أفراد الشرطة، وأخرى بحثت في تعليم موضوع المدنيات، التي أوصت بزيادة مضامين التربية على الديمقراطية والتعايش بين اليهود والعرب.

وكان كرمنيتسر عضوا في إدارة جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، وعبر عن معارضته لإصدار عفو على أفراد جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) في قضية «الخط ٣٠٠»، التي أدين فيها أفراد في الجهاز بقتل اثنين من الفلسطينيين الذين خطفوا الحافلة رقم ٣٠٠ ، بعد اعتقالهما وهما على قيد الحياة. كذلك عارض الحظر، حتى بداية التسعينيات، على لقاء إسرائيليين مع قياديين في منظمة التحرير الفلسطينية. وشارك في تنظيم عريضة دعت إلى عدم التساهل بالعقوبات تجاه ضباط الجيش الإسرائيلي. وحصل على لقب «فارس جودة الحكم» في العام ١٩٩٦ .

وعُين كرمنيتسر رئيسا لمجلس الصحافة في إسرائيل، في العام ٢٠٠٠ ، لمدة ثلاث سنوات. وتم ترشيحه لوظيفة قاض في المحكمة العليا الإسرائيلية، لكنه لم يُعيّن. ويعتبر كرمنيتسر أحد رموز مكافحة الفساد السلطوي في إسرائيل. وفي العام ٢٠١٠ ، استقال من وظيفته كمحاضر في الجامعة العبرية، وعّين نائبا لرئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» حيث لا يزال يعمل حتى اليوم.

وبتطبيقها لنظامين قضائيين وقانونيين، تتعامل إسرائيل بتساهل وبقفازات من حرير مع الإرهاب اليهودي والإرهابيين اليهود، بل يبدو أحيانا أنها تشجعه. وتزامن تصاعد الأنشطة الإرهابية اليهودية، المسماة في إسرائيل جرائم «جباية الثمن»، مع تزايد قوة ونفوذ التيار الصهيوني-الديني في أروقة المؤسسة الحاكمة، في الجيش والحكومة والكنيست والجهاز القضائي أيضا.

وصدرت له عدة كتب من تأليفه أو شارك في تأليفها أو تحريرها، كما كتب عددا كبيرا من المقالات المتخصصة ومقالات الرأي في الصحف الإسرائيلية.

*****

تطبق إسرائيل نظامين قضائيين، لكل منهما قوانينه الخاصة. النظام الأول، المدني، يطبق على مواطنيها داخل الخط الأخضر وفي المستوطنات، والثاني، عسكري، يطبق على الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال. وبسبب تطبيقها هذين النظامين المتناقضين، يدور نقاش حول الادعاء بأن إسرائيل هي دولة ديمقراطية، ويرى البعض أنها ديمقراطية بداخلها فقط، وحتى حول ذلك لا يوجد إجماع بسبب سياستها ضد مواطنيها العرب، بينما يرى البعض الآخر أنها دولة ترسخ نظام فصل عنصري (أبارتهايد) ضد الفلسطينيين وأنه لهذا السبب لا يمكنها أن تكون ديمقراطية، خاصة وأنها تلاحق مواطنيها اليهود، الذين يعارضون سياستها ضد الفلسطينيين، وتضيّق حيز حرية الرأي.

وفي هذا السياق يحاول اليمين الإسرائيلي، منذ سنوات، سن قوانين ضد منظمات حقوق الإنسان وقوانين توصف بأنها معادية للديمقراطية. ومنذ عودة بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة، في العام ٢٠٠٩، تجري محاولات للمساس بالمحكمة العليا، خاصة على خلفية إلغاء هذه المحكمة، أو حتى نيتها في إلغاء، قوانين تدوس على الحد الأدنى من حقوق الإنسان وتتعارض مع قوانين أساس. ويطلق على هذه المحاولات تسمية «الالتفاف على المحكمة العليا».

إلا أن هذه المحاولات لا تبرئ المحكمة العليا من تعاونها مع الدولة بصفتها سلطة احتلال، إن كان ذلك في مجال الاستيطان أو شرعنة خطوات احتلالية وتنكيلية ضد الفلسطينيين، وبينها سياسة الاعتقال الإداري. وهذه المحكمة مدانة لمجرد أنها تحاول أن تبعد نفسها عن الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وبتطبيقها لنظامين قضائيين وقانونيين، تتعامل إسرائيل بتساهل وبقفازات من حرير مع الإرهاب اليهودي والإرهابيين اليهود، بل يبدو أحيانا أنها تشجعه. وتزامن تصاعد الأنشطة الإرهابية اليهودية، المسماة في إسرائيل جرائم «جباية الثمن»، مع تزايد قوة ونفوذ التيار الصهيوني – الديني في أروقة المؤسسة الحاكمة، في الجيش والحكومة والكنيست والجهاز القضائي أيضا.

وفي هذه الأثناء تتردد فكرة «الدولة اليهودية» ومطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بتفاصيل الهوية الإسرائيلية، وأن إسرائيل هي «الدولة القومية للشعب اليهودي»، في الوقت الذي يوجد فيه خلاف داخل إسرائيل وفي العالم حول تعريف من هو اليهودي. كما تتردد هذه الفكرة في الوقت الذي لا تزال إسرائيل تمتنع عن وضع دستور لها.

حول هذه المواضيع وغيرها، أجرت «قضايا إسرائيلية» مقابلة مطولة مع نائب رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» والخبير القانوني، البروفسور مردخاي كرمنيتسر، الذي يعتبر أحد الشخصيات الأكاديمية الليبرالية في إسرائيل.

وبدأ كرمنيتسر بالحديث عن نشأته: «ولدت في مدينة فيرت في ألمانيا، في العام ١٩٤٨، فيما كان والداي مهجرين بعد الحرب العالمية الثانية. وأحضرني والداي إلى البلاد في العام ١٩٤٩، وأنا هنا منذ ذلك الحين. أعتقد أن والديّ ربياني بروح المثل الإنسانية. وأذكر بشكل خاص، طريقة روايتهما لقصة حياتهما في المحرقة، حيث اهتما دائما، عندما تحدثا عن تصرفات سيئة تجاههما، بأنه كان هناك أناس طيبون أيضا، ساعدوهما وتصرفوا بشكل مختلف عن الآخرين. أي أنه كان هناك توازن في قصة حياتهما، وليس أنهما كانا يتحدثان عن كونهما ضحايا شر مطلق فقط، وإنما كان هناك شرّ بالغ ولكن كان هناك أناس طيبون أيضا. وأعتقد أنه كان لهذا الأمر تأثير كبير على أفكاري. كذلك كان لديهما مبدأ مهم، وهو أن التعميم ممنوع تجاه البشر وفقا لانتمائهم القومي. إذ إنه في البيت الذي كبرت فيه كطفل، حتى سن عشرة شهور، كان

صاحب البيت قد قُتل في الحرب، لكن بالإمكان تخيل ماذا فعل خلال الحرب، لأن البيت كان مليئا بأدوات يهودية، مثل الشمعدانات. لذلك بالإمكان معرفة ما الذي فعله عندما كان في الجيش الألماني. وابنه بقي نازيا بعد الحرب أيضا. لكن الأم، صاحبة البيت، أصبحت أقرب صديقة لأمي، وعندما كانت والدتي مريضة جدا، اعتنت بي كأنها والدتي. وكانت والدتي تقول إنه هكذا هم البشر، يمكن أن يكون الابن نازيا والأم قديسة، ولذلك يجب الحكم على الأفراد كما هم وليس وفقا لانتمائهم. وقضيت كل سنوات الشباب في مدينة رامات غان، وبعد ذلك درست في الجامعة العبرية في القدس، وهناك قدمت أطروحة الدكتوراه. وقبل الدراسة للدكتوراه، خدمت في جهاز القضاء العسكري، وكنت قاضيا عسكريا للجنود أيضا. وواصلت هذا العمل لسنوات طويلة من خلال الخدمة في الاحتياط. وأنا أقول قاض عسكري لمحاكمة الجنود لكي أفرق بين هذا العمل وبين قاض عسكري في المناطق (المحتلة)».

سؤال: عندما حصلت على اللقب الأول في الحقوق كان الاحتلال في العام ١٩٦٧ قد بدأ، صحيح؟

كرمنيتسر: «أنهيت اللقب الأول في العام ١٩٧٠. وجميعنا يعرف ما يعني العام ١٩٦٧. ويوجد لديّ تجربتا حياة "احتلاليتان". الأولى، في خريف العام ١٩٦٧ كنت في غزة، في إطار دورة عسكرية، وعبرنا بسيارة عسكرية في أحد مخيمات اللاجئين، ووجه فتى مقلاعا فيه حجر كبير نحونا. وأذكر أني جهّزت سلاحي ونظرت نحوه، وكنت أبحث عن عينيه، وكانت هذه النظرة الأكثر تهديدا التي تمكنت أن أخرجها من داخلي، وهذا الفتى أنزل المقلاع ولم يستخدمه. وأذكر أن حركة تجهيز السلاح كانت تعني أنني استعددت لإطلاق النار. وطوال السنين الماضية كنت أعود بذاكرتي إلى هذه الحادثة، وأسأل نفسي ما إذا كنت سأطلق النار، وأنا لست متأكدا من أن الإجابة هي "لا". وقد تذكرت هذه الحادثة خصوصا، عندما أصبح أولادي في سن هذا الفتى. والحادث الثاني وقع في الفترة نفسها، وكنا في الضفة، في جولة تعين علينا فيها أن نجد الطريق التي توصلنا إلى مكان معين. ومررنا عبر حقول الفلسطينيين، ولم نشاهد أحدا في هذه الأماكن، حسبما أذكر. وشاهدنا الكثير من الفاكهة، عنب وبطيخ. وقد شعرنا بأننا في جنة عدن، وكنا نقطف الثمار عن الأشجار ونأخذ البطيخ ونأكلهما، من دون أن نفكر أبدا بدلالة ما نفعله. فشعورنا كان أننا موجودون في الجنة والمنطقة مستباحة وبالإمكان أخذ كل ما نريد. كان هذا في العام ١٩٦٧، وبعد ذلك كنت أروي هذه الحكاية، لكن استغرقني ذلك سنوات عديدة حتى أدركت أن هذه لم تكن الجنة وأن هذه حقول بملكية أشخاص، وأن ما فعلناه هو أننا اقتحمنا هذه الأملاك وأخذنا منها ما نريد من دون إذنٍ».

مردخاي كرمنيتسر.

سؤال: بعد تسريحك من الجيش عملت في الجامعة؟

كرمنيتسر: «عملي الأكاديمي كباحث كان في الجامعة العبرية، وفي نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات كنت عميد كلية الحقوق في الجامعة. وبعد ذلك عملت بوظيفة جزئية في 'المعهد الإسرائيلي للديمقراطية'. ونشاطي في هذا المعهد كان مهما لأنه كان له بُعد على المستوى العام، وتأثير أكبر من تأثير أكاديمي يعمل في الجامعة فقط. ولذلك استقلت من العمل في الجامعة مبكرا، قبل خمس سنوات، ومنذئذ أعمل في المعهد فقط».

سؤال: يعتبر «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» أحد أكبر الجمعيات الإسرائيلية، صحيح؟

كرمنيتسر: «ما أعرفه هو أنه يعمل فيه عدد كبير من الأشخاص. ويوجد لنا قدر معين من التأثير».

سؤال: تأثير على من، يبدو لي أنكم لا تؤثرون على الحكومة الإسرائيلية الحالية؟

كرمنيتسر: «هذا ليس دقيقا تماما. واضح أن الأمر مرتبط بطبيعة الحكومة. فالمعهد يعمل منذ أكثر من عشرين عاما، وخلال هذه السنوات كانت هنا حكومات متنوعة. وحتى في الفترة الحالية،

عندما أقول إن إسرائيل هي دولة ديمقراطية فإنني أفترض أنه لا توجد ديمقراطية مثالية، ودائما توجد مشاكل في النظام الديمقراطي، وخاصة في الأنظمة الديمقراطية التي تواجه مخاطر أمنية، ويكون أداؤها أقل من التوقعات، لكن هذا الوضع لا يميز إسرائيل وحدها فقط. وأنا أفكر في ما إذا كان يوجد في هذه النقطة خط فاصل، فإن هذا الخط يمر في الوضع الذي فيه اعتقدنا أن الاحتلال مؤقت وبات يتحول إلى وضع مختلف

سعى المعهد من أجل تشكيل لجنة في الكنيست تعنى بشفافية الحكم. وقد أسهم المعهد في هذه المبادرة، التي أعتقد أنها مبادرة مهمة. كذلك قدم المعهد مقترحات لإجراء إصلاحات في الحكم، ويؤيدها اليمين أيضا. وهذا يعني أنه في فترة حكومة يمين، لا نفقد التأثير بالكامل، لكن واضح أن تأثيرنا يكون أقل».

سؤال: عملت في «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» أيضا.

كرمنيتسر: «كنت عضوا في إدارة الجمعية، وقد أديت عدة مهام في مجال مراقبة ونقد الحكم. بعد ذلك توليت منصب رئيس مجلس الصحافة. وموضوع حقوق الإنسان قريب مني جدا، وأنا أعمل في هذا المجال منذ أنهيت خدمتي العسكرية في العام ١٩٧٨ ».

قاض عسكري واحتلال «مؤقت»

سؤال: عملتَ في النيابة العامة العسكرية، وأنت خبير في القانون العسكري. والنيابة العسكرية هي أحد أذرع الاحتلال، الذي يقمع الفلسطينيين منذ قرابة خمسين عاما. كيف تنظر إلى الجهاز القضائي العسكري، وبشكل خاص على خلفية المبدأ القائل إنه مسموح لشعب يرزح تحت الاحتلال أن يقاوم الاحتلال؟ فأنت تعتبر رجل حقوق إنسان من جهة، ومن الجهة الأخرى عملت في النيابة العسكرية في جيش الاحتلال، كيف ينسجم هذان الأمران سوية؟

كرمنيتسر: «من الناحية الشخصية، ولحظي، لم أعمل في النيابة العسكرية في مسائل تتعلق بالاحتلال، وإنما عملت بالأساس في مخالفات ارتكبها جنود، بما في ذلك مخالفات ارتكبها جنود كمحتلين. وكان عملي في النيابة العسكرية موجها تجاه الجنود وليس تجاه السكان الواقعين تحت الاحتلال. وكنت شريكا في فريق النيابة العسكرية ضد كوزو أوكوموتو، لكن عليّ أن أقول إن هذا الأمر لم يُثر لدي أي تأنيب ضمير. وإذا تعين عليّ أن أعود في التاريخ إلى الوراء، فإنه ينبغي أن نتذكر أنني خدمت في هذا الجهاز من العام ١٩٧٠ وحتى العام ١٩٧٧ . وفي هذه الفترة، كان الاعتقاد أن الحديث يدور عن احتلال مؤقت، ينبغي أن يقود إلى تسوية. وكان هذا الاعتقاد سائدا، وأنا، على الأقل، آمنت به إيمانا كاملا. ولذلك كان اعتقادي أنه طالما أن الاحتلال يدار بموجب القانون الدولي، فإنه بكونه كذلك توجد له شرعية».

سؤال: حال حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة سيء للغاية. هل تعتقد، من الناحية المبدئية، أن دولة محتلة يمكن أن تكون دولة ديمقراطية أيضا، ونحن نشهد الآن محاولات قمع وإسكات أصوات داخل إسرائيل، مثل تعديل قانون سلطة البث، وهناك أمثلة عديدة أخرى على تراجع حرية التعبير في إسرائيل. ما رأيك؟

كرمنيتسر: «ينبغي القول بداية إن النظام القائم في المناطق لا توجد له أي علاقة مع الديمقراطية. فهذا نظام عسكري لا توجد له أي علاقة مع الديمقراطية، وهو نظام مبني على سلب الحقوق المدنية من سكان المناطق. وحول تأثير ذلك على الديمقراطية داخل إسرائيل، فإنه يجب القول إن الاحتلال مستمر منذ سنوات كثيرة، وإسرائيل بداخل نفسها ما زالت دولة ديمقراطية...».

سؤال: وهذا برغم القوانين التي توصف في إسرائيل بأنها «معادية للديمقراطية»؟

كرمنيتسر: «عندما أقول إن إسرائيل هي دولة ديمقراطية فإنني أفترض أنه لا توجد ديمقراطية مثالية. ودائما توجد مشاكل في النظام الديمقراطي، وخاصة في الأنظمة الديمقراطية التي تواجه مخاطر أمنية، ويكون أداؤها أقل من التوقعات، لكن هذا الوضع لا يميز إسرائيل وحدها فقط. وأنا أفكر في ما إذا كان يوجد في هذه النقطة خط فاصل، فإن هذا الخط يمر في الوضع الذي فيه اعتقدنا أن الاحتلال مؤقت وبات يتحول إلى وضع مختلف، وفيما يتزايد

إدارة الصراع لمدة ١٠٠ عام، فإنه ينبغي أن نكون أقوياء ومحقين ومعنوياتنا عالية وأن نكره العدو. وجميع هذه الأمور لا تنسجم مع الديمقراطية وحرية الرأي والانتقاد ومعارضة قوية، فهذه الأمور تعيق خوض حرب لمدة ١٠٠ عام. ولأن العرب في إسرائيل هم جزء من الشعب الفلسطيني، فإنه إذا كان الشعب الفلسطيني هو عدو حتمي فإن العرب في إسرائيل أيضا هم جزء من هذا العدو، وكل الحديث عن المساواة في الحقوق وعن أنهم جزء من هذه الدولة يفقد من معناه.

تغلغل الإدراك أن الوضع ليس على هذا النحو، وإنما هذا الوضع لم يعد مؤقتا وأنه توجد فيه مؤشرات على وجود وضع دائم وليس متغيرا. لأنه عندما يصبح وضعا دائما فإنه يتعين على المحتل أن يحكي لنفسه رواية حول عدالة ومبررات هذا الوضع، إذ إن البشر جميعا يريدون أن يشعروا بأنهم محقون. ولكي يكون هذا عادلا، ينبغي أن يحكي لنفسه رواية عن الواقع تحت الاحتلال. والرواية حول الواقع تحت الاحتلال تكاد تكون بالضرورة رواية عن شيء ما يكون منحطا أكثر بصورة ما. وواضح أيضا أنه عندما يكون الاحتلال دائما، فإن الواقع تحت الاحتلال ليس منحطا وحسب، وإنما هو عدو لأنك حولته إلى واقع تحت الاحتلال بصورة دائمة. وتوجد لهذا الوضع عواقب شديدة للغاية، على الديمقراطية في الداخل، لأنه إذا كانت القضية هنا مثلما يرويها لنا قسم من اليمين، بأنه ليس بالإمكان حل الصراع وبالإمكان إدارة الصراع فقط، أي استمرار الاحتلال، فهذا يعني أنك تأخذ من الجمهور الإسرائيلي الأمل بزوال الصراع. وعندما لا يكون هناك أمل كهذا فإن المسألة الديمقراطية تتحول إلى مسألة كماليات. وإذا أردنا إدارة الصراع لمدة ١٠٠ عام، فإنه ينبغي أن نكون أقوياء ومحقين ومعنوياتنا عالية وأن نكره العدو. وجميع هذه الأمور لا تنسجم مع الديمقراطية وحرية الرأي والانتقاد ومعارضة قوية، فهذه الأمور تعيق خوض حرب لمدة ١٠٠ عام. ولأن العرب في إسرائيل هم جزء من الشعب الفلسطيني، فإنه إذا كان الشعب الفلسطيني هو عدو حتمي فإن العرب في إسرائيل أيضا هم جزء من هذا العدو، وكل الحديث عن المساواة في الحقوق وعن أنهم جزء من هذه الدولة يفقد من معناه. وأعتقد أنه منذ اللحظة التي يتم فيها تخليد الاحتلال، ويصبح الوضع العادي وليس الاستثنائي الذي نسعى إلى تغييره، فإن الديمقراطية تتعرض لخطر جوهري. وهذا هو المنطق الذي يوجه، على سبيل المثال، مشاريع القوانين ضد منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل».

المحكمة العليا وممارسات الاحتلال

سؤال: هل تعتقد أن محاولات اليمين للالتفاف على المحكمة العليا ستنجح، وماذا يعني نجاحها وما هو تأثير ذلك على الفلسطينيين بالأساس؟

كرمنيتسر: «يصعب معرفة ذلك. والحقيقة أن العداء تجاه المحكمة العليا مستمر منذ سنوات طويلة، فمنذ حوالي عشرين عاما تتعرض المحكمة العليا لانتقادات شديدة للغاية...».

سؤال: بالمناسبة، لماذا لم ينجحوا حتى الآن بالالتفاف على المحكمة العليا؟

كرمنيتسر: «حتى الفترة الأخيرة، كان هذا الأمر نابعا من أنه في داخل اليمين كان هناك أشخاص مثل دان مريدور أو رؤوفين ريفلين، أي أشخاص ليبراليون، اعتقدوا أن الالتفاف على المحكمة يتعارض مع تراث اليمين الليبرالي. وواضح أن اليمين الليبرالي بات ضعيفا جدا. وهؤلاء الأشخاص ليسو موجودين في الكنيست الآن. ربما ما زال هناك في حزب موشيه كحلون أشخاص يحملون فكرا ليبراليا، لكن هذا ليس واضحا بعد لأنهم لم يواجهوا امتحانا كهذا حتى الآن. لكن كحلون أصر من خلال الاتفاقيات الائتلافية على عدم المساس بالمحكمة العليا. هذا جزء من الإجابة، والجزء الثاني هو أنني أعتقد أن إسرائيل تتخوف من المس بمكانتها الدولية، وأعتقد أيضا أن السياسيين اليمينيين يدركون أن المس بالمحكمة من شأنه المساس بصورة الدولة كدولة ديمقراطية، وهذا يردع. ولذلك ليس مؤكدا أنهم سيمسون بالمحكمة. وهناك تصريح أطلقه رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بأنه لن يسمح بالمس بالمحكمة. وهو يكرر ذلك. ومن هنا يصعب معرفة كيف ستتطور الأمور في هذا الخصوص. ورغم ذلك هناك تهديدات ضد المحكمة طوال الوقت، وهذا وضع سيء جدا، لأن تهديد المحكمة يشكل خطرا على استقلالية المحكمة، ويشكل خطرا أيضا على نظرة الجمهور للمحكمة ووجوب استقلاليتها. والكثيرون

مستوطن جاهز للقتل.

يتساءلون أنه عندما تنظر المحكمة في قضية حساسة، هل يصدر القاضي قرار حكم لأنه يعتقد أن هذا القرار صائب أم أنه يعتقد أنه عندما يصدر قرارا ضد السلطة فإن السلطة ستنتقم منه. ومجرد حقيقة أنهم يضعون طوال الوقت علامة استفهام على المحكمة، من خلال مبادرات لتغيير طريقة وتركيبة لجنة تعيين القضاة وما إلى ذلك، تعني مسا متواصلا بالمحكمة».

سؤال: «هل تعتقد، كباحث، أن المحكمة مستقلة بقراراتها؟

كرمنيتسر: «أعتقد أن المحكمة مستقلة بقدر ما يمكن لمحكمة أن تكون مستقلة في الظروف الموجودة».

سؤال: أطرح سؤالا كهذا، لأنه يخيل أحيانا أن المحكمة العليا هي ذراع للاحتلال. فهي تصدر قرارا بهدم مبنيين في مستوطنة «بيت إيل» وكأن باقي المباني مشروعة، رغم أنه في حالة «بيت إيل» كل البيوت فيها مبنية على أراض بملكية فلسطينية خاصة. وهذه قصة الغالبية العظمى من المستوطنات. والمحكمة كأنها تمنحها شرعية، رغم أن هذا الأمر يتناقض مع القانون الدولي.

كرمنيتسر: «أعتقد أنه من الصواب القول إن المحكمة قررت ألا تنشغل بقضية المكانة القانونية للمستوطنات. هذا واضح، وقد تهربت المحكمة من خلال تسويغات قانونية مختلفة من الانشغال بهذه المسألة. وأعتقد أن المحكمة عندما قررت عدم النظر في هذا الأمر يؤكد ما قلته سابقا، أنه بإمكان المحكمة أن تكون مستقلة بقدر ما يمكنها أن تكون مستقلة. والمحكمة قدرت أن إصدارها قرارات تتعارض مع سياسة السلطة ستؤدي إلى فقدان المحكمة لقوتها. أي أن رد فعل السلطة سيكون بشكل يمس بالمؤسسة القضائية. وهذه مسألة تتجاوز قوة المحكمة. هكذا أعتقد. ولست متأكدا أنهم أخطأوا. فلو أصدروا قرارات بروح القانون الدولي، بأن المستوطنات هي عمل غير قانوني، لما أبقت المؤسسة السياسية المحكمة بالقوة التي لديها اليوم».

سؤال: هناك قضية أخرى، وهي أن المحكمة، محكمة الصلح والمحكمة المركزية، تخدم الاحتلال عمليا، خصوصا فيما يتعلق بأوامر الاعتقال الإداري. وطبعا هناك أوامر اعتقال تصدق عليها المحاكم في دول كثيرة ولكن ليس بصورة جارفة مثلما يحدث في البلاد.

كرمنيتسر: «يجب التمييز بين وضعين. الاعتقال الإداري داخل إسرائيل يكاد يكون قد اختفى، بينما في الماضي كان يمارس الاعتقال الإداري ضد المواطنين العرب، وخلال فترة الحكم العسكري، حتى العام ١٩٦٥، كان يمارس بشكل مكثف، وبعد ذلك استمر استخدامه بصورة أقل، وفي السنوات الأخيرة اختفى استخدام الاعتقال الإداري. وأعتقد أن بين أسباب اختفائه أنه اتضح لنا أنه بالإمكان فرض الاعتقال الإداري على اليهود أيضا في إسرائيل، لكن الجمهور اليهودي في إسرائيل يعتقد أنه بالإمكان اعتقال عربي إداريا لكن اعتقال يهودي يجعل الديمقراطية منقوصة. وهذا ساعد في توقف استخدام هذا الاعتقال ضد العرب الإسرائيليين أيضا. وليس واضحا كيفية تأثير اعتقال يهود إداريا (في أعقاب الاعتداء الإرهابي في قرية دوما وحرق عائلة دوابشة) على الجمهور

المشكلة التي أراها هنا هي أنه من الصعب جدا، أو ربما مستحيل، أن يكون هناك تطبيق متساو للقانون. وعمليا، أنت تسألني ما إذا كان هناك تطبيق متساو للقانون تجاه يهود وفلسطينيين مشتبهين بالإرهاب. وإجابتي هي أنه لا يوجد تطبيق قانون بشكل متساو، وأنا أشك بمثل هذه الإمكانية. إذ إنه بالمفاهيم الإسرائيلية هناك العدو، من جهة، ومن الجهة الأخرى هناك ابن شعبي، الذي هو تصنيف مختلف عن العدو. والتعامل مختلف، من جهة يوجد "أولادنا الجيدون" وحتى لو ارتكبوا أعمالا سيئة سيبقون 'أولادنا الجيدين'، وفي الجانب الآخر يوجد "العدو"».

الإسرائيلي. وما أعرفه هو أن أجهزة الأمن تفتخر بعدم اضطرارها لاستخدام الاعتقال الإداري ضد المواطنين العرب. لكن هذه الوسيلة تستخدم ضد الفلسطينيين. وأنا أبحث في هذه القضية منذ سنوات، وكتبت مقالات عديدة حول الاعتقال الإداري، وبنظري هناك استخدام مبالغ فيه للاعتقال الإداري، ولا أعتقد أن انتقاد المحاكم للاعتقالات الإدارية جدي بما يكفي، وحقيقة أن معظم هذه الاعتقالات تستند إلى مواد سرية، وليس بإمكان المعتقل أو محاميه رؤية هذه المواد والتطرق إليها، هي مشكلة خطيرة جدا. وهناك أوضاع، يبدو أنها قليلة، لا يقولون فيها للمعتقل ما هي التهم التي ينسبونها له، وإنما يقولون أمورا عامة، مثل الضلوع في تنظيم للمخربين وما إلى ذلك، لكن لا يقولون ما نوعية هذا النشاط، أي لا أحد بإمكانه أن يدافع عن نفسه أمام نظام كهذا. وبرأيي هذا وضع مستحيل. وأعتقد أنه بالإمكان سلب حرية إنسان فقط من خلال إجراء يوضحون فيه التهم المنسوبة للمعتقل وأن يتمكن من الدفاع عن نفسه. ونحن في 'المعهد الإسرائيلي للديمقراطية' نعمل حاليا على مشروع قانون يقضي بإضافة محام خاص في هذه الإجراءات ويكون بإمكانه الاطلاع على هذه المواد السرية، أي أنه يكون محاميا توافق السلطات على أن تكشف كل المواد أمامه، ويكون بإمكانه التطرق إلى هذه المواد. لأنه أن تكون المحكمة هي محامية الدفاع عن المعتقل هو أمر لا يمكن أن ينجح. فمهمة المحكمة ليست الدفاع عن المعتقل، ولذلك فإنه توجد عيوب أساسية في نظام الاعتقال الإداري. وحقيقة أنه يوجد مئات المعتقلين الإداريين تدل برأيي على استخدام مبالغ فيه. وثمة منطقان هنا. الأول هو أنه بالاعتقال الإداري يوجد توفير في العمل. فإذا كانت هناك مواد سرية، فهذا يعفيك من بذل جهد من أجل إحضار مواد ليست سرية وبإمكانها تجريم المعتقل. وهذا يستوجب المزيد من العمل والجهد. لكن إذا توفرت لديك هذه الأداة فإنك لا تضطر إلى بذل جهد. المنطق الثاني، هو أن المؤسسة كلها، بدءا من الجهاز الذي يمارس الاعتقال الإداري وحتى الجهاز الذي يراقبه، محاصرة داخل التخوف من أنه ربما يكون المعتقل خطيرا. وإذا لم نعتقله ويحدث شيء، مثل أن يشارك هذا الرجل في هجوم، فسيواجهون انتقادات مثل أنه كان بأيديكم ولم تفعلوا شيئا. وفي المقابل، فإنه إذا حدث خطأ معاكس، فإننا لن نعرف ذلك أبدا. وإذا كان الاعتقال غير مبرر، فإنه لن يكون هناك أبدا إثبات يمكن أن يسبب حرجا لمن يقررون الاعتقال الإداري. وبسبب هذين المنطقين يوجد استخدام زائد للاعتقال الإداري. وإنه لأمر مثير أن نرى كيف يواجهون الإرهاب اليهودي الآن».

الإرهابيون اليهود: «أولادنا الجيدون»

سؤال: لماذا لا يواجهون الإرهاب اليهودي ومجموعات اليمين المتطرف و«شبيبة التلال»، خاصة وأن أنشطتهم معروفة لأجهزة الأمن، والآن فقط ألقوا القبض على ثلاثة شبان وأصدروا ضدهم أوامر اعتقال إداري. كذلك هناك تصريح وزير الدفاع، موشيه يعلون، بأن منفذي الاعتداء على عائلة دوابشة معروفون لكن لا توجد أدلة ضدهم؟

كرمنيتسر: «المشكلة التي أراها هنا هي أنه من الصعب جدا، أو ربما مستحيل، أن يكون هناك تطبيق متساو للقانون. وعمليا، أنت تسألني ما إذا كان هناك تطبيق متساو للقانون تجاه يهود وفلسطينيين مشتبهين بالإرهاب. وإجابتي هي أنه لا يوجد تطبيق قانون بشكل متساو، وأنا أشك بمثل هذه الإمكانية. إذ إنه بالمفاهيم الإسرائيلية هناك العدو، من جهة، ومن الجهة الأخرى هناك ابن شعبي، الذي هو تصنيف مختلف عن العدو. والتعامل مختلف. من جهة يوجد "أولادنا الجيدون" وحتى لو ارتكبوا أعمالا سيئة سيبقون 'أولادنا الجيدين'، وفي الجانب الآخر يوجد "العدو"».

سؤال: «أولادنا الجيدون» هم «الطلائعيون» باحتلال الأرض والاستيطان أيضا.

كرمنيتسر: «نعم، طبعا. هم المثاليون وواجهة الصهيونية. وأعتقد أنه يكاد يكون مستحيلا أن جهاز تطبيق القانون أو جهاز مخابرات سيتعامل بمساواة مع عدو ومع الجانح الوطني. ولذلك أعتقد أنه داخل نظام الاحتلال توجد الحقيقة البنيوية بأنه ليس ممكنا أن يكون هناك تطبيق قانون بشكل متساو. وهذا ليس الاحتلال فقط، وإنما الاحتلال والاستيطان. فلو أن 'أولادنا الجيدين' ليسوا موجودين هناك لما تعالى سؤال كهذا. ولأن 'أولادنا الجيدين' موجودون هناك، يوجد تمييز صارخ في ممارسة القانون. وهذا أحد الأوضاع المرَضية للوضع».

دور القضاة العرب

سؤال: كيف ترى وجود عدد قليل جدا من القضاة العرب في المستويات العليا للمحاكم، قاض واحد في المحكمة العليا هو سليم جبران، وعدد قليل جدا في المحاكم المركزية. لكن من الجهة الأخرى، حتى لو كان هناك حضور لعدد أكبر من القضاة العرب في هذه المحاكم، ماذا يمكن أن يفعلوا أو أن يحققوا كقضاة؟

كرمنيتسر: «أولا، أعتقد أن جهاز القضاء في إسرائيل يجب أن يضع أمامه هدفا بزيادة عدد القضاة العرب في جميع مستويات المحاكم. كما أعتقد أنه ليس معقولا أنه يوجد قاض عربي واحد فقط في المحكمة العليا، بينما العرب يشكلون قرابة خُمس السكان في الدولة. وفيما كان يُقال في الماضي إنه لا يوجد قضاة عرب جيدون بشكل كاف، فإن هذا القول لم يعد صحيحا منذ سنوات عديدة. فهناك خبراء قانون عرب ممتازون، سواء في السلك القضائي أو في الأكاديميا، ولذلك لا يوجد سبب، ربما هناك ذريعة، لعدم وجود عدد أكبر من القضاة. وما لا أعرفه هو إلى أي مدى يوجد خبراء قانون عرب يريدون الانخراط في السلك القضائي، وخصوصا في المحكمة العليا، وما إذا كانوا يفضلون أن يكونوا محامين ناجحين أو أساتذة جامعات ناجحين. وليس لدي معلومات حول ما إذا هناك خبراء قانون عرب يرشحون أنفسهم للمحكمتين المركزية والعليا. لكن حتى لو لم يرشحوا أنفسهم، يتعين على الجهاز القضائي، وبإمكانه القيام بذلك، أن يشجع خبراء قانون عرب على الترشح. وأحد الأشخاص الذين يعملون معي في الأبحاث، الدكتور غاي لوريا، نشر مقالا مؤخرا، وبعد أن دقق في الأمر من الناحية التاريخية، وأظهر بمقاله أنه لا يوجد عدد كاف من القضاة العرب، دعا إلى تغيير هذا الوضع.

وأعتقد أن هذا الأمر مرتبط بهذا القدر أو ذاك بالمفهوم الموجود لدى الجمهور اليهودي، بأن العرب هم خطر أمني بقدر معين، وليس بالإمكان الاعتماد على قاض عربي في أمور حساسة مثلما بالإمكان الاعتماد على قاض يهودي. وأعتقد أنه يوجد تفهم لهذا الرأي داخل الجهاز القضائي. وفيما يتعلق بسؤالك حول ما يمكن أن يفعل عدد أكبر من القضاة العرب، فإنه إذا نظرنا إلى القاضي جبران نجد أنه في عدد من القضايا وقرارات الحكم، إما أنه كان ضمن الأقلية أو وحيدا بين هيئة القضاة. لكن من الجهة الأخرى ثمة تخوف من أن القاضي العربي عندما يجلس في هيئة قضائية يمكن أن يتبنى موقف زملائه، ولذلك ثمة ضرورة لأن يتحلى القاضي بشجاعة على الوقوف مقابل زملائه. وأعتقد أنه بموجب تجربة القاضي جبران فإنني لا أتخوف من ممالأة كهذه. فهو كان القاضي الوحيد الذي عارض إعفاء معارضي خطة الانفصال عن غزة من المحاكمة. إذ إن أحد أعراض جهاز القضاء هو 'التعامل الفايماري'، وهذا المصطلح مأخوذ من جمهورية فايمار التي امتد حكمها بين نهاية الحرب العالمية الأولى وصعود النازيين إلى الحكم في العام ١٩٣٣ . و'التعامل الفايماري' هو التعامل بتسامح مع الجانحين الوطنيين. وكذلك في قضايا أخرى كان القاضي جبران ضمن الأقلية ولصالح مواقف ليبرالية – إنسانية. وأعتقد أنه لأن المواقف الليبرالية – الإنسانية موجودة في حالة تراجع بين اليهود، ومن يريد أن تكون إسرائيل ليبرالية وإنسانية أكثر يجب أن يؤيد وجود قضاة عرب، لأن القضاة العرب كأقلية سيكونون بشكل طبيعي مؤيدين أكثر للمساواة والتوجهات الليبرالية – الإنسانية من أشخاص يأتون حاملين أفكارا أخرى».

الصهيونية - الدينية

سؤال: إلى أي مدى يؤثر التيار الصهيوني – الديني في الجهاز القضائي؟

كرمنيتسر: ليس لدي معطيات حول عدد القضاة من التيار الصهيوني – الديني ولا أعرف أحدا جمع معطيات كهذه. لكن واضح أنه توجد اليوم وزيرة عدل (أييليت شاكيد من حزب «البيت اليهودي») تمثل التيار الصهيوني – الديني. وأعتقد أنه طوال السنين الماضية كان في لجنة تعيين القضاة أعضاء من هذا التيار. وكان هناك وزير عدل اسمه يعقوب نئمان. وهناك مندوبون من الكنيست يمثلون هذا التيار في لجنة تعيين القضاة. وباعتقادي أن وجود ممثلين عن هذا التيار في لجنة تعيين القضاة يؤثر على اختيار القضاة».

سؤال: ما رأيك بفكرة «الدولة اليهودية» ومطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بها؟

كرمنيتسر: «فكرة الدولة اليهودية لم تولد بعد وثائق الرؤيا التي صدرت عن مؤسسات عربية في إسرائيل. تعبر هذه الفكرة عن اتجاه تاريخي، فهذه الدولة تأسست كدولة يهودية. وربما هذا الخلاف

«وما زلت أعتقد أنه في المرحلة الأولى، نموذج الدولتين هو الأفضل. ورغم ذلك فإني لم أفهم المنطق من وراء مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بالدولة اليهودية. لم يحدث أن طلب شعب من شعب آخر الاعتراف بتفاصيل هويته. وأنا لا أشعر أن على أحد ما الاعتراف بتعريفي لهويتي، ومن يطلب هذا المطلب من الفلسطينيين يؤكد أنه على ما يبدو لا يريد التوصل إلى تسوية».

الأكبر بين أغلبية الجمهور اليهودي والجمهور العربي في إسرائيل. وأعتقد أن المحاولة التي أحترمها لإقناع اليهود بالتنازل عن فكرة الدولة اليهودية لا يمكن أن تنجح. فالدولة تأسست من أجل محاولة حل مشكلة اليهود كشعب ليس لديه إقليم يمارس فيه سيادته. والأغلبية الكبرى في إسرائيل ترى بذلك معطى ضروريا لاستيعاب أنفسهم وهويتهم، وعلى ضوء التاريخ اليهودي، الذي حاولنا من خلاله نموذج أن نكون أقلية في دول عديدة، وأقلية من جميع الأنواع، أقلية متقوقعة أو أقلية كهذه أو تلك، فاليهود سيصرون على أنهم يستحقون دولة ذات سيادة مثل جميع الشعوب. وأعتقد أنه في هذا السياق لن يكون بالإمكان إحداث تغيّر. ووثيقة استقلال إسرائيل شملت التزامات تجاه غير اليهود، مع مساواة كاملة وتمثيل ملائم في الحكم، والدولة اليهودية لم تف بذلك حتى اليوم. وكل المطالب بأن تكون مساواة كاملة هنا، هي مطالب عادلة وشرعية يجب الإصرار عليها، وعلى اليهود والعرب العمل من أجل تحقيقها. وأرى، من حيث المنطق المبدئي، أن للفلسطينيين حقا في تقرير المصير مثلما يوجد لليهود حق كهذا».

سؤال: المشكلة في هذا السياق أن صياغات مشاريع القوانين التي طُرحت حول «الدولة اليهودية»، تقول إن حق تقرير المصير في البلاد هي للشعب اليهودي فقط، وأن كل القوانين المدنية يجب أن تكون خاضعة لقوانين الشريعة اليهودية، وبعد ذلك يطالبون الفلسطينيين بالاعتراف بـ«الدولة اليهودية».

كرمنيتسر: «أتفق معك على أن فكرة الدولة اليهودية ولكي تكون فكرة عادلة، يجب الاعتراف بحق الفلسطينيين بتقرير المصير وقيام دولة فلسطينية. ومن هذا المنطلق لا يمكن القول إنه يجب أن تكون دولة يهودية فقط في هذه البلاد. وتجاهل حقوق الآخر هو أمر غير معقول، وكذلك أن تكون فكرة الدولة اليهودية هي دولة دينية. وبنظري، الدولة اليهودية يجب أن تكون بالمفهوم القومي فقط، أي أن يكون للشعب اليهودي، كباقي الشعوب، حق تقرير المصير. وهذا أمر أساسي بنظري. وهذا حق لكل الشعوب. لذلك أعتقد أنه بالإمكان الدفاع عن نظرية الدولة اليهودية بموجب الشروط التي ذكرتها. وأعتقد أن العرب بالذات، الذين يرون ماذا يعني أن تكون أقلية، وأن هذه ليست متعة كبيرة، بإمكانهم أن يفهموا اليهود الذين خاضوا هذه التجربة بأن يكونوا أقلية على مدار سنوات طويلة جدا، وتوصلوا إلى النتيجة بأن ما يريدونه هو دولة خاصة بهم. ومن هنا فإن المطلب الفلسطيني بدولة خاصة بهم هو مطلب طبيعي، ولذلك يوجد حل بوجود دولتين هنا، وربما يكون بإمكان هاتين الدولتين بناء سقف مشترك معين، كونفدرالية مثلا. أي أن هاتين دولتين ليستا غريبتين عن بعضهما، وإنما يوجد بينهما علاقات متميزة، وبالإمكان تحسين العلاقة بينهما مع مرور الوقت، بعد ترميم الثقة غير الموجودة بين الشعبين حاليا. وما زلت أعتقد أنه في المرحلة الأولى، نموذج الدولتين هو الأفضل. ورغم ذلك فإني لم أفهم المنطق من وراء مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بالدولة اليهودية. لم يحدث أن طلب شعب من شعب آخر الاعتراف بتفاصيل هويته. وأنا لا أشعر أن على أحد ما الاعتراف بتعريفي لهويتي، ومن يطلب هذا المطلب من الفلسطينيين يؤكد أنه على ما يبدو لا يريد التوصل إلى تسوية».

سؤال: لماذا لا يوجد دستور لإسرائيل؟

كرمنيتسر: «هناك التفسير الكلاسيكي بأن عدم وجود دستور نابع من الخلافات مع المتدينين اليهود. يوجد أساس في هذا الأمر. فقد كان هناك خلاف كبير لدى تأسيس الدولة حول صبغة الدولة وما إذا كان يجب أن تكون دينية أم لا. وأي دستور يحتوي على

عنصر تقييد الحكم أو السلطة. لأنه من خلال الدستور يتم تحديد قواعد ومبادئ معينة، ومعنى هذه القواعد والمبادئ هو أن السلطة لا يمكنها عمل كل ما تشاء. بالإمكان فعل أمور كثيرة ولكن داخل إطار ما. وأعتقد أن السياسيين بصورة عامة لا يريدون تقييد قوتهم. وبن غوريون لم يرد دستورا، لأنه أدرك أنه يقيده، ولم يرد أن تكون سلطته مقيدة. ولذلك فإنه يوجد لدى السياسيين سبب جيد لعدم وضع دستور لكي لا يقيدهم. لذا فإنه بصورة عامة يولد الدستور في فترة تاريخية، وفي بداية حياة الدولة، ونحن أهدرنا هذه الفرصة لدى الإعلان عن الاستقلال. ومن الصعب جدا في فترة سياسية عادية، وفيما يفكر السياسيون بقوتهم، الموافقة على فرض قيود عليهم. وسبب آخر لعدم وجود دستور هو أننا مجتمع غير متجانس من مجتمعات كثيرة أخرى. فبنية مجتمعنا فيها القبلية، ويوجد لدى قسم من هذه القبائل أيديولوجيات مختلفة، ولذلك يصعب إيجاد قاسم مشترك لتوافق واسع وعميق. ويوجد في إسرائيل نقاش كبير حول مسألة الديمقراطية، هل هذه دولة تريد أن تكون ديمقراطية بصورة حقيقية؟ كيف تفهم الديمقراطية، وهل تعني حكم الأغلبية وحسب، مثلما يعتقد قسم كبير من اليمين؟ أم أن الديمقراطية هي أمور أخرى أيضا، مثل حماية الأقلية والحفاظ على حقوق الإنسان؟ كيف يمكن الاتفاق على دستور في ظل خلافات كهذه».

سؤال: يجري الحديث مؤخرا، وجرى في الماضي أيضا، عن فصل صلاحيات المستشار القانوني للحكومة. ماذا يعني هذا الأمر؟

كرمنيتسر: «جزء من محفزات الذين يؤيدون فصل صلاحيات المستشار القانوني للحكومة أو الذين يعارضون ذلك، هو أنهم يريدون إضعاف هذا المنصب، من خلال المس به. لكن ليس بالضرورة أن يكون الوضع على هذا النحو، لأنه بالإمكان التفكير بفصل الصلاحيات، من دون المس بهذه الوظيفة. وأنا مثلا أعتقد أنه من الناحية المبدئية بالإمكان فصل صلاحيات المستشار، وأن ثمة منطقا في الفصل، لأنه تتجمع بأيدي شخص واحد أكثر مما ينبغي من الصلاحيات، بصورة تضع صعوبات أمام أدائه لمهامه. توجد أمور كثيرة جدا مطروحة على طاولته، ولذلك فإنه يوجد منطق للفصل، ولكن هذا مشروط بأن يفعلوا ذلك بالشكل الصحيح. لكني أخشى أن السياسيين الذين يدعون إلى فصل صلاحيات المستشار إلى قسمين، إنما يريدون المس بكل واحد من هذين القسمين، وإضعاف استقلاليتهما ومكانتيهما، وينبغي معارضة ذلك بالطبع، لأن المستشار القانوني للحكومة مسؤول عن سلطة القانون، وثمة أهمية لوجود سلطة القانون في الدولة، وألا تصبح هذه السلطة وفقا لأهواء السياسيين، وأن يتحول منصب المستشار إلى ختم مطاطي قانوني لأي فكرة معوجة وغير أخلاقية وغير عادلة، يريد السياسيون تحقيقها. وأخشى أن ما يريده الحكم من وظيفة المستشار هو أن يكون محامياً بالمفهوم السيء، الذي يسير معك أينما تشاء، بمعنى شرعنة أي أمر سيء. وهذه ليست وظيفة المستشار كما أفهمها. كذلك فإن السياسيين يريدون شخصية مستشار ضعيفة وغير قادرة على محاربة الفساد، وأن تغلق ملفات التحقيق ضد سياسيين، بينما المصلحة العامة معاكسة تماما. لذا فإنه إذا لم يكن بالإمكان تنفيذ فصل صلاحيات صحيح، ويبدو أنه في الظروف السياسية الراهنة لن يكون بالإمكان تنفيذ فصل صلاحيات صحيح، فمن الأفضل عدم فصل الصلاحيات».

سؤال: أنت أجريت أبحاثا حول الشرطة الإسرائيلية. يبدو أن وضع جهاز الشرطة الإسرائيلية ليس جيدا أبدا، وينبغي تعيين مفتش عام ولا يجدون ضابطا من داخل صفوف الشرطة ملائماً لهذا المنصب. ما هي أسباب هذا الوضع ولماذا يتوجه وزير الأمن الداخلي إلى ضباط في الجيش، ومحاولة تعيين ضابط في الاحتياط؟

كرمنيتسر: «لقد ترأست لجنة حققت في عنف أفراد الشرطة، في سنوات التسعين، وقدمنا تقريرا حول ذلك. ورغم أني أجريت تحقيقا حول الشرطة قبل عشرين عاما، ووجدت في حينه أنه توجد مشاكل في الثقافة التنظيمية لهذا الجهاز، على سبيل المثال في مجال قول أفراد الشرطة الحقيقة أو عدم قول الحقيقة والتغطية على أفراد عنيفين وترقيتهم. لكني لم أجر بحثا حول هذا الموضوع في السنوات الأخيرة، ولا حول الثقافة التنظيمية بصورة عامة. وما يمكنني قوله بصورة عامة هو أنه إذا وجدوا مشكلة ما في الثقافة التنظيمية للجهاز، فإن ثمة منطقا لإحضار مفتش عام من الخارج، لأن التخوف هو أن الأشخاص الجيدين في الجهاز تثقفوا على ثقافة تنظيمية غير صحيحة، ولذلك ينبغي إجراء فحص في هذا البيت. وهؤلاء الأشخاص الجيدون لا يمكنهم تولي منصب رفيع لأنهم نموا داخل الجهاز ولا يعتبرون أنه ينبغي إجراء تغييرات، كما أنهم غير قادرين على إجراء التغييرات المطلوبة. وفكرة إحضار أحد من الجيش لتولي منصب المفتش العام للشرطة نابع من أن الجيش هو جهاز كبير، وفي غالب الأحيان يكون لدى الأشخاص الذين أشغلوا مناصب رفيعة معرفة في إدارة أجهزة كبيرة ومعقدة. والمشكلة هنا هو كأنهم يحضرون نموذجا عسكريا إلى الشرطة. لكن ليس بالضرورة أن هذا ما سيحدث لأنه بالإمكان إحضار ضابط في الجيش وألا يجلب معه أنماط عمل عسكرية وإنما يعتمد على أسس مدنية أكثر وتلائم الشرطة».